رفعها الأمين العام لبرنامج إعادة الهيكلة د.وليد الوهيب لمجلس الخدمة المدنية لمناقشتها واعتمادها اليوم

«الأنباء» تنفرد بنشر الرواتب الجديدة والمزايا والحوافز المالية المقترحة للكويتيين في «الخاص»

د.وليد الوهيب

فارس العنزي

تنفرد «الأنباء» بنشر مشروع القرار المقترح لزيادة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص مرفوع من الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة د.وليد الوهيب الى مجلس الخدمة المدنية لمناقشته في جلسة اليوم، ومن ثم يتم إقراره ورفعه الى مجلس الوزراء للاعتماد بشكل نهائي. ونستعرض أهم ما ورد في مشروع القرار المقترح.

يتضمن المقترح ميزة إضافية تنص على زيادة 300 دينار للكويتيين الذين يمتلكون ويديرون أحد المشاريع الصغيرة تنفيذا لرغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لدعم الشباب من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يرغبون في خوض المغامرة والمنافسة.

الى جانب ان المقترح يتضمن ميزة وضع حد أدنى لرواتب العمالة الوطنية في القطاع الخاص يكون كالتالي: 1000 دينار الحد الأدنى لراتب الأطباء البشريين، وأطباء الأسنان، والحد الأدنى لراتب المؤهل الجامعي 650 دينارا، إضافة الى المؤهلات الأخرى الواردة في مشروع القرار، وفيما يلي مشروع القرار بالتفصيل:

مشروع قرار مقترح
مجلس الخدمة المدنية
رقم ( ) لسنة 2012
بشأن تقرير مكافأة مالية للكويتيين الذين يعملون في جهات غير حكومية
بعد الاطلاع على:

● القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

● والأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

● وقرار مجلس الوزراء رقم 767 الصادر في اجتماعه رقم 897/37 بتاريخ 1997/10/5 بشأن دمج برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة ومشروع إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي للدولة تحت مسمى برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.

● وقرار مجلس الوزراء رقم 185 لسنة 2001 بشأن تحديد اختصاصات الجهات الحكومية المعنية بتطبيق أحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 المشار اليه.

● وقرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد لأصحاب المهن والحرف والعاملين في الجهات غير الحكومية.

● وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 374 لسنة 2011 بشأن منح علاوة تشجيعية للمهندسين الكويتيين العاملين في الجهات غير الحكومية.

● وعلى اقتراح برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.

● وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية في اجتماعه رقم

● وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر: مادة (1): تمنح الدولة مكافأة شهرية بالفئات الواردة في الجدول المرافق لهذا القرار للكويتيين الذين يعملون في جهات غير حكومية ويصرف لهم برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 المشار اليه ولا تصرف لهم الدولة مزايا مالية أخرى بسبب طبيعة اعمالهم أو مؤهلاتهم الدراسية تزيد قيمتها عما هو مقرر في الجدول المرفق، ويصرف لمن تقل قيمة المزايا المالية التي تصرف لهم عن قيمة المكافأة المحددة للفئة التي ينتمون لها بموجب هذا القرار، مكافأة شهرية تعادل قيمة الفرق بين كل منهما.

مادة (2): يضاف لقيمة المكافأة المقررة بموجب المادة رقم 1 من هذا القرار مبلغ 300 دينار للكويتيين أصحاب المشروعات الصغيرة المؤمن عليهم بهذه الصفة وفقا لأحكام الباب الخامس من القانون رقم 61 لسنة 1976 المشار اليه، ويعتبر مشروعا صغيرا في تطبيق احكام هذا القرار، المشروع الذي يتوفر فيه الشروط الآتية:

1 ـ ان يكون منشأ في دولة الكويت بترخيص من الجهات الرسمية مع استمرارية الترخيص الرسمي لاستمرار الصرف.

2 ـ ألا يزيد رأسمال المشروع عن عشرة آلاف دينار.

3 ـ ان يكون المشروع مملوكا بالكامل للكويتيين.

مادة (3): تسري الأحكام الخاصة بوقف صرف العلاوة الاجتماعية الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001 المشار اليه في المادتين الأولى والثانية من هذا القرار.

مادة (4): على الجهات المختصة العمل بهذا القرار اعتبارا من بداية الشهر الثالث من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

● رئيس مجلس الخدمة المدنية

خامسا: مقترحات لتمكين واستقرار قوة العمل الوطنية بالجهات غير الحكومية:

1 ـ صرف مكافأة نهاية خدمة بمعدل 15 يوما عن كل سنة من سنوات الخدمة خلال السنوات الـ 5 الأولى وزيادتها الى شهر عن كل سنة تالية بعد السنوات الـ 5 وبحد أقصى تعادل أجر 24 شهرا.

2 ـ إقرار بدل تسريح من العمل يعادل 60٪ من الراتب الأساسي المحتسب بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمدة سنة واحدة او حتى حصوله على وظيفة اخرى أيهما أقرب (هناك اقتراح من البرنامج بإنشاء صندوق لصرف معاش الى ان يحصل على وظيفة أخرى).

3 ـ رفع حد سقف الراتب التقاعدي الأساسي للتأمينات في القطاع الخاص حتى 3 آلاف دينار كويتي (الحالي 1500، 1250 تكميلي = 2750 دينارا).

4 ـ صرف علاوة خاصة لأصحاب المؤهلات الدراسية العليا أسوة بالعاملين في القطاع الحكومي بمعدل 150 دينارا لحملة الماجستير، 300 دينار لحملة الدكتوراه.

5 ـ إلزام أرباب العمل كافة بالالتزام بالإجازات الرسمية التي تعتمدها الدولة والتي يتم الإعلان عنها من خلال ديوان الخدمة المدنية.

6 ـ تطبيق القواعد المعمول بها في الحكومة بالنسبة للتقاعد الطبي فيما يتعلق بنسبة العجز التي يشترط حاليا ان تكون نسبة عجز كلي ودائم وبنسبة 100٪.

7 ـ إلزام رب العمل بإخطار برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بصورة من قرار فصل العامل مع بيان أسباب الفصل لترسيخ الشعور لديه بمراقبة أجهزة الدولة.

8 ـ تطبيق نظام التأمين الصحي على العاملين بالقطاع الخاص.

9 ـ تخفيض القسط الشهري (للقرض الإسكاني) للعاملين بالقطاع الخاص.

10 ـ اعتماد (الخمس سنوات الأخيرة) من سنوات الخدمة بالقطاع الخاص كمدة يجوز له التقاعد خلالها.

11 ـ إنشاء صندوق استثماري للعاملين في القطاع الخاص لمن يرغب، تديره المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبرنامج إعادة الهيكلة يمول من خلال استقطاع شهري من الراتب بنسب متفاوتة (10٪ من إعادة الهيكلة، 5٪ من الراتب الأساسي للعامل).

12 ـ العمل على إنشاء نظام تأميني ضد البطالة، وفقد العمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

13 ـ العمل على تطوير آلية فض المنازعات العمالية من خلال تعديل التشريعات القائمة في وضع مماثل للتعديلات التي طرأت على قانون الإيجارات لتحقيق تبسيط إجراءات التقاضي وتيسيره وسرعة الفصل في المنازعات.

14 ـ العمل على إصدار تشريع يعدل قانون العمل في القطاع الأهلي يمنح مجلس الوزراء صلاحية إقرار جدول يمثل الحد الأدنى للأجور والمرتبات لقوة العمل الوطنية في الجهات غير الحكومية ليكون لهذه الجهات الصلاحية في الزيادة عن هذا الحد.

15 ـ العمل على زيادة العلاوة الاجتماعية لقوة العمل الوطنية في الجهات غير الحكومية وفق جدول يراعي فيه سنوات الخبرة، بحيث تكون للعلاوة الاجتماعية الميزة التفضيلية عن قوة العمل الوطنية بالقطاع الحكومي.

16 ـ العمل على حق تمتع قوة العمل الوطنية بالجهات غير الحكومية بالإجازات التي يحصل عليها نظراؤهم بالقطاع الحكومي، على ان يكون الأجر المدفوع للإجازة من صاحب العمل في حدود أنواع الإجازات والمدد الواردة في قانون العمل بالقطاع الأهلي، أما أنواع الإجازات التي لم ترد في قانون العمل بالقطاع الأهلي والمدد التي تزيد على المدد الواردة في هذا القانون، فإن الحكومة تتكفل بدفعها وليس صاحب العمل.

17 ـ العمل على تطبيق نظام البعثات والإجازات الدراسية لقوة العمل الوطنية في الجهات غير الحكومية، بالإضافة الى إقرار نظام للحوافز يطبق على المتميزين منهم.

18 ـ العمل على تخويل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تقديم كفالات مالية لقوة العمل الوطنية بالجهات غير الحكومية، على ان تقوم المؤسسة باستردادها من المعاشات التقاعدية او العلاوات الاجتماعية والتنسيق مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بهذا الشأن.

19 ـ تشكيل لجنة عليا للكوادر تلحق بمجلس الخدمة المدنية يشارك في عضويتها برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة.

20 ـ ضرورة الاخذ بعين الاعتبار مستقبلا مقاربة الزيادات المتوقعة للكوادر الحكومية بمثيلاتها بالقطاع الخاص.

21 ـ ضرورة إعداد مشروع قرار بالنسبة للمزايا والحوافز التي ستطبق على قوة العمل الوطنية بالجهات غير الحكومية، على أن يكون لكل ميزة تفضيلية قرار منفصل أو خاص به.

22 ـ فيما يتعلق بملكية وإدارة المشروعات الصغيرة يقترح زيادة الميزة التفضيلية لصاحب العمل الذي يدير ويمتلك المشروع الصغير لتصل الى 300 دينار كويتي، بالإضافة إلى حصوله على 100 دينار كويتي التي ستمنح كميزة تفضيلية لقوة العمل الوطنية بالجهات غير الحكومية.

سادسا ـ اقتراح اللجنة بشأن الزيادات في مرتبات قوة العمل الوطنية بالجهات غير الحكومية:

1 ـ يلتزم القطاع الخاص بدفع حد ادنى للراتب كما يلي:

أ ـ الحد الأدنى لراتب الاطباء البشريين واطباء الاسنان: 1000 دينار.

ب ـ الحد الأدنى للراتب حسب المؤهل العلمي:

● مؤهل جامعي: 650 دينارا.

● تخصصي أو ثانوية + دورة لا تقل عن سنتين: 500 دينار.

● ثانوية عامة + دورة لا تقل عن 9 أشهر: 400 دينار.

● ثانوية عامة أو (متوسطة + دورة لا تقل عن 3 سنوات): 360 دينارا.

● متوسطة: 250 دينارا.

2 ـ تمنح الدولة من خلال برنامج إعادة الهيكلة العاملين في القطاع الخاص مكافأة تشجيعية تسمى الميزة الأفضل بمقدار 100 دينار.

3 ـ تمنح الدولة من خلال برنامج إعادة الهيكلة العاملين في القطاع الخاص بدل مهنة حسب الآتي:

أ ـ 300 دينار للاطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة والمهندسين وذلك فقط لحملة المؤهلات الجامعية التخصصية.

ب ـ 250 دينارا فقط لحملة المؤهلات الجامعية التخصصية في مجالات التدريس، القانون، المحاسبة، الاقتصاد، التطوير الاداري، تطوير النظم، الاحصاء، ومجموعة الوظائف الطبية والصحية (التمريض، المختبرات الطبية، العلاج الطبيعي والعلاج بالعمل، أشعة، طب نووي، نطق وسمع تخصصي، علاج نفسي، مختبرات أسنان، حفظ اعضاء، تخطيط مخ، تعقيم، صحة فم، تجهيز أدوية، فحوصات وراثية، زراعة انسجة، تخطيط قلب، تخدير، قلب صناعي ـ بصريات، كلي، تخطيط عضلات ـ أطراف صناعية، علاج نفسي، علاج القدم، أعشاب طبية، اشعاع تخصص، تغذية وإطعام، تقنية بيئية، طوارئ طبية، تفتيش صحي، سجلات طبية).

ج ـ 150 دينارا لحملة الدبلوم التخصصي في مجال التمريض والهندسة.

د ـ 100 دينار لحملة الدبلوم التخصصي في مجالات الوظائف الواردة في البند بالاضافة إلى وظيفة فني خدمات تمريض (شهادة متوسطة + دورة ثلاث سنوات) ووظيفة فني ثالث في الوظائف ذات الطابع الهندسي (ثانوية عامة + دورة سنة أو شهادة متوسطة + دورة ثلاث سنوات) ووظيفة مساعد معلم (ثانوية عامة + دورة لا تقل عن تسعة أشهر).

4 ـ تمنح الدولة من خلال برنامج إعادة الهيكلة حملة شهادة الدكتوراه 300 دينار وحملة ماجستير 150 دينارا للعاملين في المجال نفسه.

5 ـ يلتزم القطاع الخاص بتحمل حد ادنى للعلاوة السنوية يعادل 5٪ من الراتب.

يستمر برنامج إعادة الهيكلة في تحمل علاوة غلاء المعيشة 120 دينارا ومكافأة مالية قرار 2005/8 (50 دينارا)، ودعم مالي (50 دينارا) قانون 2008/27 المعدل بالقانون 2011/11.

7 ـ تستمر الحكومة عن طريق برنامج اعادة الهيكلة في تحمل العلاوة الاجتماعية وعلاوة الابناء.

8 ـ تتم مراجعة المزايا المالية لقوة العمل الوطنية بالجهات غير الحكومية في حال تم تعديل كادر رواتب القطاع الحكومي، وفي حال استحداث بدلات أو زيادات جديدة لأي مهنة في القطاع الحكومي، ويتم استحداث نفس البدل للمهنة في القطاع الخاص على ان يتحمل القطاع الحكومي تكلفة هذا البدل الذي يخصص للقطاع الخاص.

9 ـ تطبق جميع مزايا العاملين في القطاع الخاص على اصحاب العمل في القطاع الخاص مع رفع مستوى الميزة الافضل إلى 300 دينار خلال الثلاث سنوات الأولى من العمل في القطاع الخاص.

● مريم بندق

المكافأة الشهرية المقترحة للزيادات بالرواتب الشهرية لقوة العمل الوطنية بالجهات غير الحكومية

الفئة	المؤهل الدراسي	المكافأة الشهرية المقترحة (د.ك)
الأولى	مؤهل جامعي وفقا للتخصصات التالية (الطب، الصيدلة، الهندسة)	400
الثانية	مؤهل جامعي وفقا للتخصصات (قانون، محاسبة، نظم معلومات، احصاء، اقتصاد، تمريض، تدريس)	350
الثالثة	مؤهل جامعي (باقي التخصصات)	300
الرابعة	دبلوم بعد الثانوية العامة ـ ثانوية عامة + سنتين دراسيتين تدريبيتين أو أكثر	250
الخامسة	ثانوية عامة ـ أو دبلوم بعد المتوسطة	200
السادسة	متوسطة	150
السابعة	بدون مؤهل	100

نواب مدير «هيئة المعاقين» سيداومون مساء كل ثلاثاء لاستقبال المراجعين

أعلن المدير العام للهيئة العامة لذوي الاعاقة د.جاسم التمار عن قيام نواب المدير العام في قطاعات الهيئة الثلاثة: قطاع الخدمات الطبية النفسية والاجتماعية وقطاع الخدمات التعليمية والتأهيلية وقطاع الموارد البشرية والمالية التواجد في الهيئة يوم الثلاثاء من كل اسبوع من الساعة الرابعة الى الساعة السادسة مساء وذلك لاستقبال المراجعين والرد على استفسارات اولياء امور المعاقين واستقبال مقترحاتهم لدراستها واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.

د.جاسم التمار

وقال د.التمار، في تصريح صحافي، ان هذا الاجراء لخدمة اولياء امور المعاقين وذوي الاعاقة الذين لديهم التزامات وظيفية في الفترة الصباحية.

موضحا نواب المدير العام سيقومون برفع تقرير للمدير العام حول اعداد المراجعين ونوعية الاستفسارات تمهيدا لاستقبال المراجعين لاتمام معاملاتهم في الفترة المسائية في الهيئة بواقع ثلاثة ايام في الاسبوع سيتم الاعلان عنها فيما بعد بالاضافة لتحديد ساعات العمل خلال الفترة المسائية.

واعلن ان مجلس ادارة الهيئة سيعقد اجتماعا دوريا مساء اليوم لمناقشة العديد من مواد قانون المعاقين منها المادة 39 بشأن استثناء الموظف او الموظفة من ذوي الاعاقة من احكام تنظيم الاجازات بناء على ما تقرره اللجنة المختصة وطبقا للشروط والضوابط التي تصدرها الهيئة.

بالاضافة الى استحقاق الموظف او الموظفة التي ترعى ولدا معاقا او زوجا اجازة خاصة بمرتب كامل لا تحسب من الاجازة اذا كان مرافقا للمكلف بالعلاج في خارج الكويت او داخل الكويت وفقا لتقرير اللجنة الفنية المختصة.

واضاف كما سيتطرق النقاش الى مناقشة المدة 43 بشأن استحقاق راتب اعاقة وفق الشروط واللوائح المنظمة والذي لا يجوز ان يجمع بين هذا الراتب والمخصص الشهري طبقا للمادة 29 والمعاش المستحق طبقا للمادة 41 من هذا القانون او طبقا لقانوني التأمينات الاجتماعية او معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار اليهما ويصرف لذوي الاعاقة المعاش الاكبر منهما.

الى جانب مناقشة ميزانية الهيئة والطلبة الذين يدرسون في الخارج على حسابهم الخاص.

● بشرى شعبان

خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية مساء أمس الأول بمشاركة عدد من النواب

اتحاد العمال والموظفين: إضراب شامل إذا لم تستجب الحكومة للمطالبات المشروعة

جانب من اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لاتحاد عمال وموظفي الكويت (متين غوزال)

اعلن رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت عبدالرحمن السميط انه سيتم تنسيق موعد لإضراب شامل عام في جميع وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة في حالة عدم التزام الحكومة بالمدة الزمنية التي حددتها نحو اقرار مطالب عمال وموظفي الكويت وإقرار زيادة رواتبهم، مطالبا بضم ممثل النقابة ذات الاختصاص في اللجان الوزارية والهيئات المستقلة فيما يتعلق بمصالح الطبقة العاملة.

وأضاف السميط خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بمقر الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت مساء امس الاول انه يستلزم توحيد الصفوف والجهود المبذولة لنصرة الطبقة العاملة في جميع قطاعات الدولة مع التنسيق المسبق لأي اعتصام او اضراب قادم مع جميع النقابات، لافتا الى ضرورة ايجاد مسطرة عادلة للرواتب والأجور وتوحيد المسميات للقانونيين لجميع قطاعات الدولة والقطاع الخاص دون تميز لتحقيق مبدأ العدل والمساواة مع ضرورة تفعيل قانون 1982/49 بشأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة معاشات المتقاعدين مع توحيد الكلمة في اللقاءات التشاورية والتفاوضية مع ممثلي الحكومة.

السميط: ضرورة إيجاد مسطرة عادلة للرواتب وتوحيد المسميات للقانونيين في جميع القطاعات

من جهته، أعلن النائب عبيد الوسمي دعمه وتأييده لمطالب الاتحاد باعتبارها مستحقة، قال أنا على يقين بأن حسكم الوطني عال جدا، وبالتالي أتمنى منكم اتخاذ خطوة تعتبر تاريخية ان أقدمتم عليها، وهي الدعوة لمؤتمر عام بمشاركة كافة المنظمات النقابية والحكومة والجهات المعنية وسأكون ضمن المشاركين وذلك لوضع تصور كامل لسلم الأجور.

وأكد ان هذه الخطوة يفترض ان تقوم بها الحكومة، مبينا ان الهدف من ذلك المؤتمر هو تصحيح مسار خاطئ استمر لسنوات طويلة.

وبيّن ان اي زيادة في هذه الآلية الحكومية غير المبنية على أسس ستتوجه الى جيب التجار وستتسبب في خلل في الأمن الاجتماعي وسيتضرر الوافدون وتترتب ذلك أمور كثيرة، وبالتالي مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

بدوره، قال النائب شخير المطيري ان الدولة مطالبة بأن تقر جميع الكوادر وذلك لتأصيل مبدأ العدل والمساواة للطبقة العاملة، مؤكدا انه داعم لموقف الاتحاد الوطني في جميع مطالبه.

وطالب شخير المطيري الحكومة بإقرار الزيادات وخاصة المتقاعدين لأنهم فئة مظلومة في الدولة.

بدوره، قال رئيس نقابة وزارة النفط عادل الحجب إننا ننتظر اجتماع مجلس الخدمة المدنية والذي نتمنى ان يكون منصفا للمطالب النقابية وخصوصا نقابة وزارة النفط فالدراسة المقدمة لمجلس الخدمة هي الحد الأدنى للإنصاف لموظفي الوزارة مقارنة بزملائهم في باقي القطاع النفطي.وشدد الحجب على ان تحديد الاضراب سيتم اتخاذه فور علمنا بعدم الموافقة على الدراسة المقدمة او التقليص منها بالتنسيق مع الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت والنقابات الصديقة.

من جهته، شكر رئيس نقابة الزراعة محسن البرجس الاتحاد على هذه الخطوة بلملمة صفوف النقابات وتوحيدها بشكل منظم من اجل مواجهة المماطلة من قبل الحكومة تجاه حقوق العمال وتسييس قضية الكوادر والزيادات المالية لمختلف الجهات الحكومية ما نتج عنه اليوم اصدار بيان مذيل من جميع النقابات المتواجدة بالتصعيد خلال الفترة القادمة في حال عدم النظر بالكوادر والمزايا المركونة على جدول اعمال مجلس الخدمة المدنية.

من جهته، طالب رئيس نقابة وزارة العدل احمد المطيري بأن موظف العدل ميزه القانون بأنه يخدم جهتين الأولى المراجع وفق قانون الخدمة المدنية والثانية السلطة القضائية وفق قانون انشاء وزارة العدل، وطالب بإقرار الكادر الشامل والعادل لموظفي وزارة العدل.

أما رئيس نقابة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سعيد الهاجري فقال: نحن مع الاتحاد في الإجراءات التي يتخذها اذ لم تتم الزيادات المرضية، مطالبا الحكومة بإقرار الزيادات وفق مسطرة واحدة لتحقيق العدل والمساواة بين العاملين. وأكد نائب رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت عجمي المتلقم ان المجلس يجتمع اليوم لاقرار الكوادر والزيادات التي طالبت بها النقابات العمالية.

● أسامة أبوالسعود

الاعتصام الحاشد يوم الأربعاء قائم

أكد الاتحاد العام لعمال الكويت ان الاعتصام التضامني الحاشد الذي دعا اليه عند الساعة السابعة من مساء الاربعاء في 2012/3/7 في مقره بميدان حولي، قائم ومستمر ولا يوجد أي تراجع عنه، وذلك من أجل دعم ومساندة المطالب العادلة والمشروعة للنقابات.

ودعا الاتحاد العام مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية للتجاوب مع مطالب العاملين في مختلف الوزارات والمؤسسات والمرافق العامة والخلاصة، والجلوس الى طاولة المفاوضات مع الاتحاد العام والنقابات المعنية للتباحث في الحلول الملائمة لهذه المطالب، فهذا هو السبيل الوحيد والطريق الصحيح لوقف موجة الاعتصامات والاضرابات في البلاد، اما التشدد واللجوء الى أساليب العنف والقمع فلن يكون من نتيجته إلا زيادة حدة التحركات النقابية من أجل المطالب المحقة والمنسية منذ سنوات في إدراج الديوان.

ويود الاتحاد العام لعمال الكويت ان يؤكد ان رئيسه هو فايز علي المطيري، وان أي شخص ينتحل صفة نقابية قيادية في أي منظمة كانت، ليدلي بتصريحات للصحافة تستند الى معلومات غير صحيحة أو إلى وعود براقة غير مؤكدة، ويحاول من خلالها التشويش على الأنشطة المطلبية التي يقوم بها الاتحاد العام والنقابات المختلفة، فهو لا يتحدث الا باسمه الشخصي، ولا يمثل الحركة النقابية الكويتية بأي شكل من الأشكال.

البربر لصرف بدلات «النائية» للمهندسين والفنيين بأثر رجعي

بدر البربر

دعا عضو مجلس ادارة نقابة العاملين بوزارة الاشغال رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية بدر البربر الوكيل المساعد لقطاع الصيانة بوزارة الاشغال ومدراء الادارات بعدم التفرقة بين موظفي قطاع الصيانة من الفنيين والمهندسين ويجب ارساء مبدأ المساواة خاصة فيما يتعلق في صرف بدل الموقع وبدل المناطق النائية لجميع المستحقين بدون استثناء. وناشد البربر وزير الاشغال د.فاضل صفر ان ينصف هذه الفئات وارجاع حقوقها كاملة غير منقوصة وبأثر رجعي مع ضرورة القضاء على اوجه الفساد الموجود في بعض من اروقة الوزارة وفي عدد من قطاعاتها ولن نخشى في الله لومة لائم وسنسمي الاشياء بأسمائها ان لم نر تحركا جادا من قبل رؤساء تلك القطاعات.